

تفسير البحر المحيط

@ 99 @ به كما تقول : فتنت بزيد فعلى هذا يكون المعنى ، ثم لم يكن حبهـم للأصنام وإعجابهم بها واتباعهم لها لما سئلوا عنها ووقفوا على عجزها إلا التبرؤ منها والإنكار لها ، وفي هذا توبيخ لهم كما تقول لرجل كان يدعي مودة آخر ثم انحرف عنه وعاداه يا فلان لم تكن مودتك لفلان إلا أن عاديتـه وباينتـه والمعنى على { ثُمَّ لَمْ تَكُنْ } بمعنى مودتهم وإعجابهم بالأصنام إلا البراءة منهم باليمين المؤكدة لبراءتهم ، وتكون الفتنة واقعة في الدنيا وشرحت أيضاً بالاختبار والمعنى : ثم لم يكن اختبارنا إياهم إذ السؤال عن الشركاء وتوقيفهم اختبار إنكارهم الإشراك وتكون الفتنة هنا واقعة في القيامة ، أي : ثم لم يكن جواب اختبار نالهم بالسؤال عن شركائهم إلا إنكار التشريك ؛ انتهى ، ملخصاً من كلام ابن عطية مع بعض زيادة . وقال الزمخشري : { فِتْنَتُهُمْ } كفرهم والمعنى ثم لم تكن عاقبة كفرهم الذي لزموه أعمارهم وقتلوا عليه وافتخروا به ، وقالوا : دين آبائنا إلا جوده والتبرؤ منه والحلف على الانتفاء من التدين به ، ويجوز أن يراد ثم لم يكن جوابهم إلا أن قالوا : فسمى فتنة لأنه كذب ؛ انتهى . والشرح الأول من شرح ابن عطية معناه للزجاج والأول من تفسير الزمخشري لفظه للحسن ، ومعناه لابن عباس والثاني لمحمد بن كعب وغيره . قال : التقدير ثم لم يكن جوابهم { إِلَّا أَنْ قَالُوا } وسمي هذا القول فتنة لكونه افتراءً وكذباً . وقال الضحاك : الفتنة هنا الإنكار أي ثم لم يكن إنكارهم . وقال قتادة : عذرهم . وقال أبو العالية : قولهم . وقال عطاء وأبو عبيدة : بينهم وزاد أبو عبيدة التي ألزمتهم الحجة وزادتهم لائمة . وقيل : حجتهم ، والظاهر أن الضمير عائد على المشركين وأنه عام فيمن أشرك . وقال الحسن : هذا خاص بالمنافقين جروا على عادتهم في الدنيا ، وقيل : هم قوم كانوا مشركين ولم يعلموا أنهم مشركون فيحلفون على اعتقادهم في الدنيا . وقرأ الجمهور { ثُمَّ لَمْ تَكُنْ } وحمزة والكسائي بالياء وأبي وابن مسعود والأعمش وما كان فتنتهم ، وطلحة وابن مطرف ثم ما كان والابنان وحفص { فِتْنَتُهُمْ } بالرفع وفرقة ثم لم يكن بالياء ، و { فِتْنَتُهُمْ } بالرفع وإعراب هذه القراءات واضح والجاري منها على الأشهر قراءة ثم لم يكن { فِتْنَتُهُمْ } بالياء بالنصب ، لأن أن مع ما بعدها أجريت في التعريف مجرى المضمـر وإذا اجتمع الأعرف وما دونه في التعريف فذكروا إن الأشهر جعل الأعرف هو الاسم وما دونه هو الخبر ، ولذلك أجمعت السبعة على ذلك في قوله تعالى : { فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا } { وَمَا كَانَ * حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا } ومن قرأ بالياء ورفع الفتنة فذكر الفعل لكون تأنيث

الفتنة مجازياً أو لوقوعها من حيث المعنى على مذكر ، والفتنة اسم يكن والخبر { إِلاَّ }
أَن قَالُواْ { جعل غير الأعرف الاسم والأعرف الخبر ومن قرأ { ثُمَّ لَمْ تَكُنْ } بالتاء
ورفع الفتنة فأنث لتأنيث الفتنة والإعراب كإعراب ما تقدم قبله ، ومن قرأ { ثُمَّ لَمْ
تَكُنْ } بالتاء { فِتْنَتُهُمْ } بالنصب فالأحسن أن يقدر { إِلاَّ } أَن قَالُواْ {
مؤنثاً أي { ثُمَّ لَمْ تَكُنْ } فِتْنَتُهُمْ } إلا مقالتهم . وقيل : ساغ ذلك من حيث كان
الفتنة في المعنى . قال أبو علي : وهذا كقوله تعالى : { فَلَا هُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا }
فأنث الأمثال لما كانت الحسنات في المعنى . وقال الزمخشري : وقرء { تَكُنْ } بالتاء و
{ فِتْنَتُهُمْ } بالنصب وإنما أتت { أَن قَالُواْ } لوقوع الخبر مؤنثاً كقوله : من
كانت أمك ؛ انتهى . وتقدم لنا أن الأولى أن يقدر { أَن قَالُواْ } بمؤنث أي إلا مقالتهم
، وكذا قدره الزجاج بمؤنث